الأمم المتحدة

E/2011/NGO/124

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، وهو معمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2011/100.

270611 270611 11-34707X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان*

هناك حاليا ٧٢ مليون طفل محرومون من حق التعليم. وأكثر من نصف هؤلاء الأطفال محرومون من هذا الحق بسبب المنازعات العسكرية؛ ومنهم ٢٨ مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية.

وقد ذكرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تقريرها الأخير المعنون الأزمة الخفية: التراعات المسلحة والتعليم أن ''... الآثار المدمرة للحرب على التعليم لا يتم الإبلاغ عنها إلى حد كبير. كما أن المجتمع الدولي لا يلقي بالا لضحايا هذه الحرب''. وقد تم الإعلان عن الحق في التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٦). كما تم الالتزام بتحقيق هدف التعليم الابتدائي للجميع عندما اعتمد الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وحددت سنة ٢٠١٥ كتاريخ لتحقيق هذا الهدف.

وخلال العقد الذي انتهي في عام ٢٠٠٨ كان ٣٠ بلدا من البلدان الخمسة والثلاثين التي مرت بمنازعات مسلحة من البلدان ذات الدخل المنخفض أو الدخل المتوسط الأدنى. وفي هذه الدول الهشة فإن ٤٢ في المائة من الأطفال الذين هم في سن مرحلة التعليم الابتدائي غير مقيدين بالمدارس. ومن الواضح أنه لا بد من بذل جهود للتصدي لهذه المشكلة.

وفي الوقت الحاضر تنفق البلدان النامية على الأسلحة أكثر مما تنفقه على التعليم الابتدائي. وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يوجه إلى التعليم من المساعدة الإنسانية لا يبلغ سوى ٢ في المائة كما أنه لا يستجاب لطلبات المعونة الخاصة بالتعليم إلا بنسبة ٣٨ في المائة وهي نصف متوسط النسبة التي توجه إلى جميع القطاعات الأخرى.

وأخيرا فإن ثمة اتجاها يدعو إلى القلق وهو أن المدارس وتلاميذ المدارس أصبحوا أهدافا للاعتداءات. ومن الواضح أن هذا يمثل انتهاكا للقانون الدولي.

التوصيات

١ - أن تبحث البلدان ومعها منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن سبل لمواصلة توفير التعليم حتى أثناء المنازعات.

٢ - أن تعمل وكالات الأمم المتحدة ومعها الدول على تعزيز جهودها للتعريف بعدم حماية حقوق الإنسان لتلاميذ المدارس وللمؤسسات التعليمية خلال المنازعات.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

٣ - أن تفوض اليونسكو في رصد هذه الانتهاكات وتقديم التقارير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان والى مجلس الأمن.

٤ - أن تعمل اليونيسيف مع البلدان في وضع مناهج دراسية تتناول موضوعي تحقيق السلام والمصالحة.

٥ - أن توفر وكالات المساعدة الإنسانية والبلدان المانحة الموارد اللازمة لإعادة هيكلة النظم التعليمية في بلدان مرحلة ما بعد النزاع.

٦ - أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، ومعها الأمم المتحدة، بتمويل التعليم في بلدان مرحلة ما بعد النزاع، على شاكلة ما يتم من تجميع التمويل المستخدم في قطاع الصحة لضمان التمويل الطويل المدى والذي يمكن التنبؤ به لنظم التعليم الجيدة.